تأثير تطور الناتج المحلي الاجمالي علي التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2009م)

د. بحري محمد الغناي
قسم الاقتصاد الزراعي/ كلية الزراعة/جامعة سرت

المقدمة :

يعد التطور في حجم الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها معرفة مدى التطور في معدلات النمو الإقتصادي في أي بلد. كما أن النمو الإقتصادي ليس فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في الدخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن الزيادة في معدل النمو الإقتصادي لابد وأن تكون أعلى من الزيادة في معدل النمو السكاني، ولذلك فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من الدول النامية، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان حتى يتسنى لها الرفع من معدل نموها الإقتصادي. وقد وضعت ليبيا مجموعة من الخطط والبرامج لتنشيط الاقتصاد الوطني وذلك من خلال زيادة النفقات سواء كانت جارية، أو رأسمالية بهدف رفع معدلات النمو الإقتصادي، وبالتالي فإن معرفة نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة يتطلب معرفة تطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته خلال الفترة (1995-2009م).

مشكلة البحث:

تعاني غالبية الدول النامية ومن بينها ليبيا عدة مشاكل اقتصادية متمثلة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض الدخل القومي الحقيقي، مما سبب في تدني مستوى نصيب الفرد، وبالتالي فإن هذا البحث سوف يهتم بدراسة تأثير تطور الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي الليبي خلال الفترة (1995-2009م).

أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير تطور الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي الليبي من خلال تحديد بعض المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها معرفة مستوى النمو الإقتصادي وتطوره، وتشمل المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات وحجم الواردات، والنفقات الجارية والرأسمالية خلال الفترة من (1995-2009م).

منهجية الدراسة واسلوب جميع البيانات:

تعتمد الدراسة علي أساليب تحليلية منها التحليل الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، إضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية التحليلية والتي من شأنها المساعدة في تفسير النتائج من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع الدراسة وتحليلها، ويستخدم البحث المنهج الإحصائي في القياس، وذلك من خلال استخدام معادلة الاتجاه العام لمكونات الناتج المحلي الإجمالي وآثاره على النمو الإقتصادي، واستخدام معامل الارتباط وذلك للتعرف على مدى الارتباط بين المتغيرات. أي بالاعتماد على البيانات الثانوية والصادرة من جهات رسمية مختلفة داخل الدولة والخاصة بالدخل القومي الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1995 – 2009م). إضافة إلى البيانات و المعلومات في شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وكذلك الاستعانة بالبحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

تمهيد:

تحقيقا للأهداف البحث يتطلب الأمر حصر وتحديد بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الإقتصادي الليبي خلال الفترة (1995-2009م)، وقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات بالأسعار الجارية والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي، الصادرات و الواردات، و النفقات الجارية والرأسمالية، وباعتبار معرفة تطور هذه المؤشرات أو المتغيرات يعطي دلالة علي مدى نمو أو تدهور في النشاط الإقتصادي.

– تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي:

إن اقتصاد ليبيا شهد تطور خلال السنوات (1995-2009م) مدعوما بتزايد أسعار النفط وخصوصا في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة، وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الليبي نحو 70906 مليون دينار عام 2008م، إلا انه تراجع خلال العام 2009م إلى ما نسبته 71 % مقارنة بعام 2008م، أي بنحو 20000 مليون دينار، ويرجع ذلك الي انخفاض أسعار النفط والأزمة العالمية.

يتبين من خلال الجدول رقم (1)، أن هناك شبه تزايد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2009م) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو 10679 مليون دينار عام 1995م، وحد أقصى بلغ نحو 70906 مليون دينار في عام 2009م وبمتوسط بلغ نحو 30106 مليون دينار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة (1995-2009م) اتضح من المعادلة رقم (1) في الجدول رقم (2) إن الناتج المحلي الإجمالي على مستوى ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو3747.082 دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 12.45% من المتوسط العام خلال الفترة نفسها، كما قد معامل التحديد بنحو0.91، أي أن نحو91 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي يرجع تأثيرها الي عامل الزمن.

جدول (1) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (1995–2009م)

السنة	الناتج المحلي إجمالي (مليون دينار)	عدد السكان (ألف نسمه)	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (ألف دينار)
1995	10679	4389820	2433
1996	12330	4460245	2764
1997	14100	4532802	3111
1998	12610	4607802	2737
1999	14075	4685132	3004
2000	17620	4764865	3698
2001	18592	4897074	3796
2002	24684	4981861	4955
2003	29890	5069283	5896
2004	43166	5189422	8318
2005	43561	5242352	8309
2006	46132	5298152	8110
2007	52339	5688020	9202
2008	70906	6033029	11753
2009	50907	6098869	8347
المتوسط	30106	–	5772

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، 2002–2012م، طرابلس، ليبيا.
2. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(1962–2000م)، طرابلس، ليبيا، 2000م.

– تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، أتضح أن هناك تذبذب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2009م) ، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2433 ألف دينار عام 1995م، وحد أقصي بلغ نحو 11753 ألف دينار في عام 2008م وبمتوسط بلغ نحو 5772 ألف دينار خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه العام للنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة (1995-2009م) اتضح من المعادلة رقم (2) في الجدول رقم (2) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 542.8286 دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 9.4% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو0.83.

جدول (2) معادلات الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2009م)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الناتج المحلي الإجمالي (1)	مليون (دينار)	$\hat{ص}_هـ$ =129.4095 + 3747.082$\hat{س}_هـ$ (11.547)**	0.91	133.389	30106	3747.082	12.45
متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي(2)	دينار	$\hat{ص}_هـ$ =1428.971+ 623.3$\hat{س}_هـ$ (7.890)**	87	84.19	5772	542.8286	9.4

المصدر : حسبت من الجدول رقم (1).

$\hat{ص}_هـ$ = تشير إلي القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضع الدراسة في السنة هـ ، $\hat{س}_هـ$ عنصر الزمن حيث هـ تساوي 3,2,1،.....،15 سنة، والأرقام بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيمة (ت) المحسوبة * ، ** القيم المقدرة معنوية عند مستوي معنوية 0.05 *، 0.01 **.

تطور حجم الصادرات وحجم الواردات في ليبيا خلال الفترة (1995–2009م):

شهد الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1995–2009م) تقلبات عديدة نتيجة التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب تقلبات في سعر النفط الليبي خلال الفترة المدروسة وانطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي أكثر من 95 % من صادرات ليبيا. من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، اتضح أن هناك شبه تزايد متواصل في الصادرات خلال الفترة (1995–2009م) ، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2449 مليون دينار عام 1998م، وحد أقصى بلغ نحو 77027 مليون دينار في عام 2008م وبمتوسط بلغ نحو 21765 مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الصادرات خلال نفس الفترة بين حد أدنى بلغ نحو -35.2 % عام 1998م، وحد أقصى بلغ نحو 145.7 % عام 2002م وبمتوسط بلغ نحو 31.7 %.

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، اتضح أن هناك تذبذب في الواردات خلال الفترة (1995–2009م) ، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2106 مليون دينار عام 2000م، وحد أقصى بلغ نحو 27503 مليون دينار في عام 2009م وبمتوسط بلغ نحو 8776 مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الواردات خلال نفس الفترة بين حد أدنى بلغ نحو -17.2 % عام 1998م، وحد أقصى بلغ نحو 228 % عام 2002م وبمتوسط بلغ نحو 25.6 %. ومن نفس الجدول يلاحظ أن ميزان التجاري لم سجل عجزا خلال الفترة المعنية، فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 182 مليون دينار عام 1998م، وحد أقصى بلغ نحو 51089 مليون دينار في عام 2008م وبمتوسط بلغ نحو 14424 مليون دينار خلال فترة الدراسة.

جدول (3) يوضح تطور حجم الصادرات وحجم الواردات في ليبيا خلال الفترة (1995–2009م): (مليون دينار)

السنة	الصادرات	التغير في حجم الصادرات (%)	الواردات	التغير في حجم الواردات (%)	الميزان التجاري
1995	3104	18.1	2149	8.7-	955
1996	3479	12.1	2564	19.3	915
1997	3778	8.6	2739	6.8	1039
1998	2449	35.2-	2267	17.2-	182
1999	3347	36.7	2199	3.0	1148
2000	6160	84.0	2106	4.2-	4054
2001	5410	12.2-	2895	37.5	2515
2002	13291	145.7	9493	228	3798
2003	19720	48.3	9386	1.1-	10334
2004	27982	41.9	13110	39.7	14872
2005	42836	53.1	15683	19.6	27153
2006	56126	31.0	16659	6.2	39467
2007	61726	10.0	21698	30.2	40028
2008	77027	24.8	25938	19.5	51089
2009	46319	39.9	27503	6.0	18816
المتوسط	21765	31.7	8776	25.6	14424

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، طرابلس، ليبيا، أعداد متفرقة.
2. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، (1962–2000م)، طرابلس، ليبيا، 2000م.

تطور حجم الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (1995–2009):

تبين من الجدول رقم (4)، أن هناك تزايد في النفقات الجارية خلال الفترة (1995–2009م)، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 8659 مليون دينار عام 1995م، وحد أقصى بلغ نحو 24910 مليون دينار في عام 2008م وبمتوسط بلغ نحو 16766 مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في النفقات

الجارية خلال نفس الفترة بين حد أدنى بلغ نحو -4.2 % عام 2009م، وحد أقصي بلغ نحو 27.1 % عام 2004م وبمتوسط بلغ نحو 7.8 %. في العموم يلاحظ أن النفقات الجارية قد شهدت ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد دعم الدولة لهذه النفقات خلال الفترة (1995-2009م).

الجدول (4) يوضح تطور النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في ليبيا خلال الفترة من (1995-2009م)

(مليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	التغير في النفقات الجارية (%)	النفقات الرأسمالية	التغير في النفقات الرأسمالية (%)
1995	8659	8.2	1245	13.1
1996	9711	12.1	1540	23.7
1997	11101	14.3	1684	9.4
1998	11410	2.8	1597	5.2-
1999	11416	0.05	1836	15.0
2000	11577	1.4	2281	24.2
2001	13895	20.0	4388	92.4
2002	15561	11.9	8108	84.8
2003	16816	8.1	9974	23.0
2004	21370	27.1	10683	7.1
2005	22638	5.9	13331	24.8
2006	24220	7.0	14518	8.9
2007	24331	0.5	15143	4.3
2008	24910	2.4	15911	5.1
2009	23875	4.2-	15954	0.3
المتوسط	16766	7.8	6922	22.1

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، 2002-2012م، طرابلس، ليبيا.
2. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(1962-2000م)، طرابلس، ليبيا، 2000م.
3. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006م)، طرابلس، ليبيا، 2010م.

تبين من الجدول رقم (4)، أن هناك شبه تزايد في النفقات الرأسمالية خلال الفترة (1995-2009م)، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1245 مليون دينار عام 1995م، وحد أقصى بلغ نحو 15954 مليون دينار في عام 2009م وبمتوسط بلغ نحو 6922 مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في النفقات الرأسمالية خلال نفس الفترة بين حد أدنى بلغ نحو -5.2 % عام 1998م، وحد أقصى بلغ نحو 92.4 % عام 2001م وبمتوسط بلغ نحو 22.1 %. في العموم يتضح أن النفقات الرأسمالية قد شهدت ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد دعم الدولة لهذه النفقات خلال الفترة (1995-2009م).

أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009م):

يتضح من خلال الجدول رقم (5) إن تطور في حجم الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر إيجابي على معدلات النمو، حيث بلغ معدل النمو في الإنفاق العام خلال الفترة الدراسة بنحو 9.7 % و الناتج المحلي الإجمالي قدر بنحو 12.5 %، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار مليون دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من مليون ونصف دينار، إلا إن الزيادة في معدل النمو قد يكون جزء منها راجع إلى الزيادة في حجم الواردات، إذ أن حجم الواردات تزايد خلال فترة الدراسة من 2149 مليون دينار في عام 1995م إلى 27503 مليون دينار عام 2009م، أي بزيادة قدرها 7.8%، هذه الزيادة في الواردات لها تأثير سلبي على النشاط الإقتصادي المحلي من خلال تسببها في ضياع العديد من فرص الإنتاج المحلي.

تبين من الجدول رقم (5)، أن هناك تزايد في حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1995-2009م)، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 9904 مليون دينار عام 1995م، وحد أقصى بلغ نحو 40821 مليون دينار في عام 2008م وبمتوسط بلغ نحو 19276 مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الإنفاق العام خلال نفس الفترة بين حد أدنى بلغ نحو -2.4 % عام 2009م ويرجع ذلك إلى

تدني أسعار النفط والأزمة العالمية، وحد أقصى بلغ نحو 29.8 % عام 2002م وبمتوسط بلغ نحو 9.7 %. في العموم نجد أن النفقات الإجمالية قد شهدت ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد دعم الدولة للاقتصاد الوطني والاهتمام به بهدف تحسينه والرفع من مستوى نموه خلال الفترة (1995-2009م). كما يتضح، حدوث زيادة شبه متواصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار النمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي تعني زيادة في مستوى النمو الإقتصادي.

الجدول (5) يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من (1995–2009م)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق العام	نمو الإنفاق العام (%)	النمو الاقتصادي (%)
1995	10679	7.1	9904	11.2	5.8
1996	12330	15.5	11251	13.6	13.6
1997	14100	14.4	12785	13.6	12.6
1998	12610	10.6-	13007	1.7	12.0-
1999	14075	11.6	13252	1.9	9.7
2000	17620	25.2	13858	4.6	23.1
2001	18592	5.5	18283	13.9	2.7
2002	24684	32.8	23741	29.8	30.5
2003	29890	21.1	26790	12.8	19.0
2004	43166	44.4	32053	19.6	41.1
2005	43561	0.92	35969	12.2	0.02
2006	46132	5.9	38738	7.7	0.01
2007	52339	13.5	39474	1.9	10.7
2008	70906	35.5	40821	3.4	27.7
2009	50907	28.2-	39829	2.4-	29.0-
المتوسط	30106	12.5	19276	9.7	11.2

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم 1، 4.

ويعد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي من أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس معدل النمو الإقتصادي، ويتم حسابه من خلال قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان. ويتضح من الجدول رقم (5)، إن معدل النمو الإقتصادي الليبي خلال الفترة المعنية شهد شبه ارتفاع متواصل، وقد قدر متوسط النمو الاقتصادي بنحو 11.2 % خلال الفترة المعنية، وهذا يؤكد أن زيادة معدل الانفاق كان له الأثر الإيجابي في زيادة مستوى النمو الإقتصادي الوطني خلال الفترة (1995-2009م).

الملخص والتوصيات:

شهد الاقتصاد الليبي تطورا خلال السنوات (1995-2009م) مدعوما بتزايد عائدات النفط نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها إلى مستويات قياسية خصوصا في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط خلال الفترة المدروسة الأمر الذي انعكس علي النشاط الاقتصادي الليبي، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 10679 مليون دينار ليبي عام 1995م إلى 70906 مليون دينار ليبي عام 2008م. كما توصلت الدراسة، إلى أن الميزان التجاري لم سجل عجزا خلال الفترة المعنية، فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 182 مليون دينار عام 1998م، وحد أقصى بلغ نحو 51089 مليون دينار في عام 2008م وبمتوسط بلغ نحو 14424 مليون دينار خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تزايد في معدلات النفقات سواء كانت جارية أو رأسمالية خلال الفترة (1995-2009م)، إلا أنها كانت متذبذبة، هذا ما يدل على عدم وجود سياسة مالية واضحة وذات طابع مستمر من شانها إحداث تغيرات وإصلاحات جوهرية على مستوى النشاط الإقتصادي الليبي، وبالتالي فإن التزايد المستمر في النفقات بالرغم من الجانب الإيجابي له إلا أن هناك جانبا سلبيا يترتب على هذا التزايد، وهو أن الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية ليست مقبولة، فهي فضلا عن أنها استهلاك للموارد العامة، فهي ترتب أثار سلبية على مدخرات الحكومية اللازمة لتمويل عملية التنمية. كما توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الإقتصادي الليبي خلال الفترة (1995-2009م) شهد شبه ارتفاع متواصل، وقد قدر معدل النمو الإقتصادي بنحو 11.2 %، وهذا يؤكد أن تطور الناتج المحلي الإجمالي كان له الأثر الايجابي في زيادة مستوى النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (1995-2009م).

من هنا فان البحث يوصي بالتالي:

1. يجب التشجيع على الاستثمار سواء كان خاصا أو عاما، من شأنه التقليل من معدل البطالة، كما يعمل الاستثمار على تنويع في مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة.
2. التقليل من حجم النفقات الحكومية، و خفض الواردات من خلال وضع خطط وبرامج مدروسة للاستفادة من الموارد المحلية وخصوصا التي لها ميزة النسبية، وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات الاستثمارية.
3. المحافظة على مستوى معين من النشاط الإقتصادي يتطلب إنفاق عام ذو طابع مدروس ومستمر، لإحداث التغيرات في الاتجاهات المطلوبة.

المراجع:

1. علي سيف علي المزروعي، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الاول، دمشق-سوريا،2012م.
2. محمد عزيز، محمد عبدالجليل ابوشينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولي، 2002م.
3. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية، دار المناهج، عمان، الاردن، 2005م.
4. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة،(2002-2012م) ، طرابلس، ليبيا.
5. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، (1962-2000م)، طرابلس، ليبيا، 2000م.
6. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006م) ، طرابلس، ليبيا، 2010م.